



محكمة قطر الدولية  
ومركز تسوية المنازعات  
QATAR INTERNATIONAL COURT  
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،  
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2021] OIC (F) 15

لدى محكمة قطر الدولية  
الدائرة الابتدائية

13 يوليو 2021

رقم القضية: CTFIC0013/2020

المدعية

شركة بنك عوده ذ.م.م

و

- (1) شركة مارينا للتجارة والمقاولات ذ.م.م
- (2) أحمد محمد أحمد لوباني
- (3) بسام دوغلاس
- (4) حسين درويش

المدعى عليهم

---

الحكم

---

أمام:

القاضي بروس روبرتسون  
القاضي جورج أريستيس  
القاضي فريتز براند

## الأمر القضائي

1. يدفع المدعى عليهم للمدعية، مجتمعين ومنفردين، ما يلي:

- (أ) مبلغ 9,793,902.77 ريالاً قطرياً.
- (ب) عمولة بواقع 1.5% سنويًا لخطابات الاعتماد وفائدة بواقع 7.5% سنويًا لقرض مقابل إيصال أمانة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.
- (ج) تكاليف المدعية المعقولة، على أن يقيّمها رئيس قلم المحكمة إذا لم يتم الاتفاق عليها.

## الحكم

1. تطالب المدعية، بموجب نموذج المطالبة المقدم إلى المحكمة في 20 يوليو 2020، بما يلي ضد المدعى عليهم الأربعة مجتمعين ومنفردين:

- (أ) مبلغ 9,793,902.77 ريالاً قطرياً، وهو ما تبقى من تسهيل خطاب الاعتماد + قرض مقابل إيصال أمانة.
- (ب) عمولة بواقع 1.5% سنويًا لخطابات الاعتماد وفائدة سنوية بواقع 7.5% لقرض مقابل إيصال أمانة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.
- (ج) تعويض بواقع 1,000,000 ريال قطري عن الأضرار "بسبب سوء النية وفقاً للمواد 100 و101 و104 من لائحة عقود مركز قطر للمال".
- (د) استرداد المصروفات القانونية

2. والحالة بالنسبة للمدعية في 30 أبريل 2017 أن المدعى عليها الأولى قبلت عرض المدعية لموافاتها بعدد من التسهيلات المصرفية المختلفة حتى مبلغ 23,700,000 ريال قطري. وبناء على الاتفاق المذكور، أصدرت المدعية لصالح المدعى عليها الأولى خطاب اعتماد + قرض مقابل إيصال أمانة بمبلغ 10,000,000 ريال قطري بمعدل عمولة سنوي 1.5% لخطابات الاعتماد ومعدل فائدة سنوي 7.5% للقرض مقابل إيصال الأمانة، وقد حل تاريخ استحقاقه الأولي في يونيو 2018. يظل المبلغ المطالب به قائماً ومستحقاً اعتباراً من 28 فبراير 2019.

3. في 3 مايو 2017، تم توقيع اتفاقية ضمان شخصي من جانب المدعى عليهم الثاني والثالث والرابع، حيث وافقوا على تقديم ضمان مجتمعين ومنفردين للالتزامات الناشئة عن التسهيلات المتفق عليها الواردة أعلاه إلى المدعى عليها الأولى وحتى مبلغ 23,980,000 ريالاً قطرياً.

4. أخفقت المدعى عليها الأولى في سداد المبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق، وقامت المدعية، بموجب خطاب من محاميها مؤرخ في 28 فبراير 2019، بالمطالبة بتسوية المبلغ المذكور من المدعى عليها الأولى. ولم يتم استلام أي رد.

5. تم إخطار المدعى عليهم الأربعة جميعاً بنموذج المطالبة في 23 يوليو 2020، لكن لم يتخذ أي منهم أي خطوات للاعتراض أو الدفاع ضد المطالبة.

6. في 2 فبراير 2021، تم تقديم طلب حكم مستعجل لدى المحكمة وتم إخطار المدعى عليهم الأربعة به حسب الأصول. وقد صاحب ذلك إفادة الشاهد عماد شلهوب، رئيس العمليات بالفرع لدى المدعية، والذي أكد وقائع القضية.

7. المدعية شركة تأسست بموجب قوانين مركز قطر للمال ومسجلة وفقاً لتلك القوانين، لهذا تحظى هذه المحكمة بصلاحيحة النظر في هذه المطالبة والبت فيها.

8. ووفقاً لتوجيه الممارسة رقم 2 لسنة 2019، يحق للمدعية استصدار حكم مستعجل حيثما اطأنت المحكمة إلى أن المدعى عليها في الدعوى ليس أمامها أية فرصة للفوز في الدفاع ضد المطالبة، مع عدم وجود أي سبب مقنع آخر للحكم في القضية عن طريق المحاكمة.

9. لا يوجد أي شك بشأن استحقاق المدعية الحصول على حكم بالرصيد المتبقي من مبلغ رأس المال الأصلي والفائدة والعمولة المتفق عليهما في التعاقد. بيد أننا لسنا مطمئنين في ما يتعلق يتعلق بالرصيد المتبقي من المطالبة، بما في ذلك العمولة والمصروفات والتعويض عن الأضرار "بسبب سوء النية".

10. وبناءً عليه، خلصت المحكمة إلى أن المدعية يحق لها الحصول على حكم ضد المدعى عليهم الأربعة مجتمعين ومنفردين بما يلي:

(أ) 9,793,902.77 ريالاً قطرياً

(ب) عمولة بواقع 1.5% سنوياً لخطابات الاعتماد وفائدة بواقع 7.5% سنوياً لقرض مقابل إيصال أمانة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.

11. يحق للمدعية كذلك الحصول على التكاليف المعقولة التي تكبدتها، على أن يتم تقييمها من قبل رئيس قلم المحكمة في حال عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

12. إن المحكمة غير مطمئنة إلى أن رصيد المطالبة يمكن تغطيته بموجب هذا الحكم المستعجل، وسوف يتعين على المدعية، إذا كانت ترغب في متابعة تلك المطالبات، تقديم أدلة تقليدية تثبت المبالغ المطالب بها.



بهذا أمرت المحكمة،

القاضي جورج أريستيس

التمثيل:

تم تمثيل المدعية من قِبل شركة دي أند سي للخدمات القانونية، مركز قطر للمال، الدوحة، قطر.

لم يحضر من يمثل المدعى عليهم.